المحاضرة السادسة : طرق تقدير النفقات والإيرادات في الموازنة العامة للدولة

وأهمها كالأتي :

1. **طريقة التقدير الآلي " الطريقة التاريخية "** : إذ تقوم هذه الطريقة إن ما حدث في الماضي سوف يستمر في المستقبل ، لذلك تؤخذ المبالغ الفعلية لكل من الإيرادات والنفقات الظاهرة في الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية كتقديرات للموازنة المقبلة ، وتؤخذ بنظر الاعتبار الظروف الاقتصادية والمالية التي طرأت على تنفيذ الموازنة العامة للدولة ، وتمتاز هذه الطريقة بما يلي :
   أ. استبعاد عنصر المغالاة في تقدير الإيرادات وخاصة إذا كان النشاط الاقتصادي يمر بكساد .
   ب. السهولة والبساطة والموضوعية في تقدير النفقات والإيرادات لكونها اعتمدت أرقاما فعلية .
   ت. استبعاد التقدير الشخصي من قبل القائمين على إعدادها كونها تعتمد أرقاما فعلية حقيقية .
2. **طريقة المتوسطات** : إذ تعد هذه الطريقة امتداد للطريقة التاريخية من ناحية اعتمادها على البيانات المعبرة عن السنوات السابقة كأساس لوضع تقديرات السنة القادمة ، إلا أنها تعتمد على اخذ متوسط معدلات الزيادة أو النقص لكل بند من بنود الإيرادات والنفقات ، عن فترة طويلة نسبياً قد تكون ثلاث أو خمس سنوات سابقة ، لذا تأخذ هذه الطريقة بنظر الاعتبار الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي كانت سائدة في السنوات السابقة إلا أنها يؤخذ عليها للسنة القادمة ما يلي :
   أ. غالبا ما تكون متحفظة أكثر من التفاؤل لا خذها بالظروف الحقيقية التي مرت بها الموازنات السابقة
   ب.تكون بياناتها تاريخية وليست تنبؤيه .
   ت.أنها لا تجاري الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسنة القادمة التي ستنفذ فيها الموازنة .

كما إن هناك انتقادات أخرى لهذه الطريقة يمكن إيجازها في النقاط الآتية :

أ. يحرص مدراء الوحدات الحكومية إلى إنفاق الموارد غير المصروفة قرب نهاية كل سنة بطريقة غير ملائمة وغير ضرورية ، كي يتجنبوا تخفيض الاعتمادات في السنة التالية .
ب. إن الاعتماد على موازنة السنوات السابقة كأساس يعني ضمنا دقة تلك الموازنات .
ت. يحرص المدراء عند وضع تقديرات الموازنة على إضافة نسبة إلى متوسط السنوات السابقة من دون الاحتكام إلى معايير موضوعية ، ولكن يسعون إلى زيادة التقديرات اخذين بنظر الاعتبار إن السلطة العليا سوف تخفضها ، وفي كلتا الحالتين .

ث. إن عدم ربط النفقات بالبرامج يحول دون تحليل كلفة ومنفعة كل برنامج ، وبالتالي لا تتوافر المعلومات التي يمكن من خلالها المفاضلة بين البرامج البديلة أو بين أساليب العمل البديلة لكل برنامج ، كما لا تتوافر معلومات عن اثر استبعاد بعض البرامج أو تخفيض تمويلها .

3. **طريقة التقدير المباشر**: إذ تقوم الطريقة على أساس إن المسئولون يستعينون عند إعداد الموازنة العامة ، بجميع المعلومات والبيانات التي يستطيعون الحصول عليها لتحديد الإيرادات المتوقعة للعام القادم ، وذلك باستخدام أدوات التحليل الحديثة والمختلفة ، في الرياضيات والإحصاء لإعطاء فكرة واضحة عن الفترة السابقة والمرحلة التي يمر بها الاقتصاد والتنبؤ بطريقة أكثر دقة وموضوعية ، بالمتغيرات المالية والاقتصادية المختلفة ، وبحرية كبيرة .
4. **طريقة الدورات الاقتصادية** " **كساد ، تضخم ، انتعاش** " : إذ تقوم هذه الطريقة على الدورة الاقتصادية التي تقع فيها سنة الموازنة لغايات الربط بين إحداثها وأرقام الموازنة العامة للدولة ، لذلك تنحصر مهمة السلطة التنفيذية عند وضع تقديرات الموازنة في تتبع مراحل الدورة الاقتصادية لوضع التقديرات على أساسها مع ما يلزم ذلك من ضرورة التدخل لمعالجة اثأر التضخم أو الانكماش الاقتصادي ، لذا تعد هذه الطريقة هامة جدا كونها تكشف عن سلبية السياسة المالية الحكومية فيما لو لم تؤخذ اعتبارات التضخم والكساد والانتعاش والانكماش وتوضح دور الحكومة الهام في ضرورة التدخل للحد من اثأر التضخم والانكماش ومعالجتها في الموازنة العامة للدولة .
5. **التقدير في ضوء المنافع المتوقعة** : إذ إن استخدم هذا الأسلوب في التقدير لأول مرة في نطاق النظام الذي ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1961 م ، وأطلق عليه حينذاك نظام التخطيط والبرمجة والموازنة ، ومن أهم خصائص هذا النظام هي كالأتي :

أ. صياغة الاحتياجات السنوية لكل برنامج على شكل موازنة .

ب. ترجمة الأهداف على شكل برامج.

ت. تحديد الأهداف القومية وترتيب أولوياتها.

ث. إجراء المفاضلة بين البرامج البديلة بأسلوب تحليل الكلفة والمنفعة لاختيار البديل الأفضل.

ج. تصميم خطة لكل برنامج على مدى عدة سنوات.

قواعد الموازنة العامة للدولة

تعد الموازنة العامة للدولة بصورتها التقليدية في ظل القواعد الآتية :

1. **قاعدة العمومية** "**عدم التخصص**" : وتعني هذه القاعدة عدم تخصيص إيرادات معينة لأنفاق معين وإنما تعد جميع إيرادات الوحدات الإدارية الحكومية هي إيرادات للدولة وليس للوحدة وذلك لان هذه

الإيرادات لم تحصل عليها الوحدات نتيجة لنشاطها و إنما حصلت عليها تلك الوحدات الحكومية بسبب تكليف الحكومة لها بتحصيلها من المواطنين بموجب تشريعات مالية ومن ثم فهي ليست إيرادات للوحدة الحكومية وإنما هي إيرادات الدولة تورد إلى الخزينة العامة للدولة مباشرةً وتخصص الدولة لكل وحدة حكومية مبالغ تحدد كماً نوعاً للإنفاق كي تستطيع الوحدات من تنفيذ واجباتها المتمثلة بتقديم الخدمات العامة والسلع إلى المواطنين .

2. **قاعدة الوحدة** : وتعني هذه القاعدة بان توضع تقديرات إيرادات ونفقات الموازنة في وثيقة واحدة ، وتحقق هذه القاعدة إمكانية التعرف على جميع إيرادات ونفقات الدول بصورة كاملة ، مما يسهل عملية متابعتها والرقابة عليها .
3. **قاعدة الدورية أو السنوية** : إذ تعد الموازنة العامة للدولة بصورة دورية عن فترة مالية مدتها سنة تقويمية ، وتختلف الدولة في تاريخ ابتداء سنة الموازنة وهي السنة المالية ، وعليه فان غالبية دول العالم تتبنى سنة موازنة متزامنة مع السنة الميلادية حيث تبدأ في 1/1 من كل سنة وتنتهي في 12/31 من السنة ذاتها
4. **قاعدة الشمول** : إذ يجب إن تشمل الموازنة العامة للدول كافة اوجة النشاط التي تقوم بها الدولة ويتمثل ذلك في الموازنة التقليدية بإدراج كافة الإيرادات والنفقات ولا يجوز عمل مقاصة بين الإيرادات والنفقات " تنزيل مصروفات وحدة حكومية من إيراداتها "
5. **قاعدة التوازن** : هناك مفهومين للتوازن يمكن إيضاحهما على النحو الأتي :

أ. التوازن الحسابي : ويقصد به إن الإيرادات المقدرة يجب إن تكون متساوية مع الاعتمادات المخصصة في الموازنة العامة للدولة .

ب. التوازن الاقتصادي : يقصد بالتوازن الاقتصادي بان إعداد الموازنة بصورة تكون نفقاتها " تخصيصاتها " اكبر من الإيرادات المتوقعة . وعليه تلجأ الدول إلى وسائل عديدة لتغطية العجز في موازناتها أهمها الاقتراض من الداخل أو الخارج وينطلق هؤلاء من إن زيادة الإنفاق ستؤدي إلى تشغيل طاقات عاطلة في المجتمع العراقي ثم ظهور دخول وأنشطة جديدة ستخضع للضريبة في المستقبل

وهنالك هناك قواعد أخرى تضاف للقواعد السابقة وهي كالأتي :

6. **قاعدة المرونة** : ويقصد بها سهولة تنفيذ الموازنة ، وذلك بمراعاة الاحتمالات المختلفة التي قد تواجهها خلال السنة ، والبحث عن بدائل لهذه الاحتمالات عن طريق السماح بسهولة إجراء

المناقلات من بند لأخر في الباب الواحد ، فضلا عن إمكانية النقل من مجموعة اعتمادات داخل باب واحد في جهة إلى اعتمادات نفس الباب في جهة أخرى

7. **قاعدة الوضوح** : إذ تقوم هذه القاعدة إن تتسم الموازنة العامة بالوضوح الكافي الذي يساعد على فهم محتويات وتفصيلات الموازنة ، حيث تدرج الاعتمادات بشكل تفصيلي وليس إجمالي ، ومن أساليب الوضوح تبويب الموازنة وعرضها بوسائل بسيطة ومقبولة فضلا عن إمكانية استخدام الإشكال الهندسية والرسومات البيانية .

أسس تصنيف الموازنة العامة

إذ يعد التصنيف من أهم وظائف النظام المحاسبي الحكومي في وحدات الجهاز الإداري للدولة ، في موازنة البنود يكون التصنيف النوعي والوظيفي والجغرافي علماً بأن الحد الأدنى لتصنيف موازنة البنود هو التصنيف الإداري والنوعي ، وعليه يمكن إيضاح ذلك على النحو الأتي :

1. **التصنيف الوظيفي** : إذ يقصد به تبويب النفقات وفقاً لأنشطة ووظائف الدولة مثل وظيفة الدفاع و الأمن و العدالة و الصحة و التعليم الخ .
2. **التصنيف الإداري** : إذ يقصد به تصنيف النفقات وفقاً للوحدات الاقتصادية فيتم تصنيف الاعتمادات على مستوى كل وزارة كتخصيص إجمالي وعلى مستوى الدوائر التابعة للوزارات كتخصيص ثانوي " فرعي " .
3. **التصنيف حسب موضوع النفقة " النوعي "** : إذ يقصد به تصنيف النفقات وفقاً لنوع الخدمة أو السلعة التي تقدمها الدولة أو وفقاً للغرض من الإنفاق فيتم تصنيف النفقات العامة إلى تصنيفات أجمالية أو فنية مثل الرواتب أو النفقات التشغيلية وتقسم التقسيمات الإجمالية إلى تصنيفات تحليلية .
4. **التصنيف حسب طبيعة المصروف " الاقتصادي "** : إذ يقصد به تصنيف النفقات وفق طبيعتها الاقتصادية وهي كالأتي :

أ. نفقات تحويلية : هي النفقات إلى تكون نتيجة لتحويلات مثل فوائد القروض .

ب. النفقات الجارية : هي نفقات تأدية الخدمات العادية المتكررة دورياً والتي لا يترتب عليها تكوين رأسمالي للموجودات الجديدة .

ت. نفقات رأسمالية : هي نفقات التكوين الرأسمالي والموجودات الجديدة .

5. **التصنيف الجغرافي أو الإقليمي** : إذ يستخدم هذا التصنيف في الدول التي فيها أقاليم أو مناطق جغرافية لها حكم ذاتي إذ تصنف نفقات الدولة حسب تلك الأقاليم أو المناطق مثلاً نفقات الإقليم (أ ، ب ، ج) ، إما الإيرادات العامة فتبوب كالآتي :

أ. **التصنيف النوعي (حسب موضوع الإيراد) :** تصنف الإيرادات العامة إلى إيرادات إجمالية مثل إيرادات ضريبية وإيرادات الرسوم ، وتصنف الإيرادات الإجمالية إلى تصنيفات ثانوية" فرعية " فالإيرادات الضريبية على سبيل المثال تصنف حسب أنواع الضرائب مثل الضرائب على الدخل والضرائب الجمركية، وتصنف ضرائب الدخل بدورها حسب أنواعها مثل الضريبة على دخل الشركات أو الإفراد .

ب. **التصنيف الطبيعي أو الاقتصادي :** تبوب الإيرادات العامة حسب طبيعية الإيراد إلى إيرادات جارية ورأسمالية و تحويلية مثل إيرادات الضرائب وإثمان بيع أراضي حكومية وفوائد قروض دائنة على التوالي .